

الطعام وَمَطَالِبِ الجسد

أيسر تجربة للمسائل العامة خليقة أن تؤكد لنا صحة هذه الحقيقة المأثورة، وهي أن المبدأ لذاته ليس بالمهم، أو ليس بالشيء الذي يستحق الجانب الأكبر من الاهتمام والدراسة، وإنما المهم قبل كل مهم هو تطبيق المبادئ وتنفيذها، فإن التطبيق في أيدي المصلحين قد يصلح المبادئ الفاسدة ويقوم اعوجاجها، كما أنه قد يفسد المبادئ الصالحة ويعكس مقاصدها إذا هو جرى على أيدي العجزة وأهل الفساد. فليس الإصلاح إذن منوطاً بالقاعدة والنظام، وإنما هو منوط بضمان التطبيق، وحسن الرقابة على التنفيذ.

وهذه الحقيقة تسري على مسألة الطعام في السجون أشد من سريانها على مسائل الدواوين الأخرى؛ لأن الإغراء حاضر والشكوى عسيرة وتحقيقها أعرس، وخوف السجناء من الشهادة الجريئة خوف غير مستغرب من أناس مهتدين مملوكين في قبضة الحراس والرقباء، موسومين بالكذب والخداع عند المشرفين عليهم والمولكين بشئونهم، موصوفين بضعف الخلق، وضعف النخوة، وضعف الغيرة على الحق، وضعف الإبانة عنه، فإذا هم أحدهم بالشكاية ثناه ضعفه فأحجم، وإذا ألح عليه الضيم فأقدم بعد وجل وتردد لم يستطع الإفصاح ولا إقامة الدليل، ولم يجد من العطف والتشجيع ما يغنيه عن حسن البيان وقدرة الإثبات، وقد يخذله زملاؤه طلباً للسلامة وإيثاراً للزلفى ومرضاة الحراس والرقباء، فالحاجة إلى مراقبة التنفيذ في مثل هذه الأحوال أشد وألزم، والثقة بالمبادئ والنظم أقل ثقة تعهد في مبدأ أو نظام.

ولو سئلت رأيي في تعديل طعام السجن من حيث المبدأ والنظام لما اقترحت من التعديل غير القليل: زيادة جزء من المواد السكرية وجزء من الفاكهة والسماح في الشتاء بالمشروبات الساخنة، وما عدا ذلك فهو غذاء صالح كما هو قائم الآن؛ لأنه يقوم على

البقول عامة الأسبوع، والخضر النيئة مرتين في الأسبوع، وتستبدل الخضر المطبوخة مع اللحم بالبقول مرة أو مرتين على أقصى تقدير، وهذا على قلته كافٍ لحاجة الجسم نافٍ للضرر الذي يصيب الإنسان من نقص بعض الأصناف.

لكن الاهتمام جد الاهتمام إنما يكون بالرقابة على تنفيذ هذا النظام، فإن العدس قد يكون صحيحًا وقد يكون منهوگًا بالسوس، والخضر النيئة قد تكون ذابلة هزيلة وقد تكون ناضرة جزيلة، واللحم قد يكون لحم حيوان شائخ أعجف سقيم، وقد يكون لحم حيوان فتىً فاره سليم، والسمن قد يكون مغشوشًا مخلوطًا وقد يكون من اللبن النقي المخوض، والخبز قد يصنع من الدقيق النظيف وقد يصنع من الدقيق المشوب بالحصى والتراب، والفرق كل الفرق ما بين عدس وعدس وخضر وخضر، ولحم ولحم، وسمن وسمن، وخبز وخبز، وإن كانت كلها في العنوان سواء.

فالرقابة هنا هي أس النظام، والحذر من العبث والإهمال هو أولى الأمور باليقظة والانتباه.

كذلك المرضى المستحقون للبر والرحمة قد يصلون إلى مكانهم من المستشفى بغير عناء ولا كلفة إذا حسنت الرقابة واستقام الإشراف، وقد يحرم هذا الحظ من هو أهله ويعطاه من هو غير أهله إذا التوت الأمور واستفاض الخلل والإهمال.

ومن الحق علي أن أقرر هنا أنني شكوت مرة من بعض الخلل الخطير فلم ينقض يوم على الشكوى حتى أزيلت أسبابها وحيل بين المسيء وما يسيء، ومن الحق علي كذلك أن أشهد لكثير من الأطباء والموظفين في سجن مصر بالجد والأمانة والإخلاص وبذل الوسع في تخفيف الشقاء وتلطيف الآلام، فإذا قضيت هذا الحق وهو فرض لا أنساه فمن حق الضعفاء علي أن لا أنسى حاجتهم إلى الرقابة الناجعة، ولا أنسى سهولة الإجحاف بهم والقسوة عليهم، إذا آلت الأمور إلى غير القادرين وغير المخلصين.

على أن مسألة الطعام في السجن — سواء صلح نظامه أو افتقر إلى التعديل والتنقيح — مسألة لم تغب عن أذهان الحاكمين، ولم يغفلوا عن تقريرها بالمبدأ والقاعدة تارة وتعهدها بالرقابة والاستطلاع تارة أخرى، ولكن العجيب كل العجب أنهم قد غفلوا وتغافلوا جميعًا في مصر وفي معظم بلاد العالم عن وظيفة جسدية ليست في صميمها بأقل من وظيفة التغذية، وقد ترجح عليها بما لها من الأثر السريع في الأخلاق والآداب، ونعني بها وظيفة الغريزة الجنسية وحاجة الرجل إلى المرأة في الشهور أو السنين الطوال

التي يقضيها بمعزل عن النساء، فهل في وسع طبيب أن يجيز تعطيل هذه الوظيفة في جسد صحيح ميسور الغذاء؟ وهل في وسع حاكم أن يزعم أن السكوت عنها أو إسبال الستار عليها كافٍ لإلغائها وكفيل بمحوها وإخفائها؟ وهل في وسع الحاكم والطبيب أن يرضيا عن شذوذها وتحولها كما تشذ وتتحول في مئات من الأحوال ينتهي خبرها إلى الحراس والرقباء، وفي ألوف من الأحوال لا ينتهي خبرها إليهم وإن كانت في حكم المعلوم المفهوم؟

ليس السجناء نساكًا ولا رهبانًا فيطالبوا بزهد النساك والرهبان، وليس من الصلاح لهم أن يطالبوا بذلك وهم لا يؤمنون بنية الزهد ولا يستمرئون سلوى العفاف، ولا يقصدون النسك ولا الرهبانية، فمن أعجب الدلائل على كسل العقل الإنساني واعتياده أن يحل المشكلات بالإعراض والتغابي هذه الغفلة السادرة عن المسألة الجنسية في السجن، وهي مشكلة لا تحل بالسكوت ولا تحل بالشذوذ ولا بد لها من حل، وليس من يتصدى لحلها بين الرؤساء المسئولين كأنما هي شيء غير موجود!

حدث في بعض الليالي أن استيقظ السجن كله على ضجة هائلة لا يتميز منها صوت بين صليل عشرات من الجرادل والكيزان تتساقط على الأرض أو تصطدم بالجدران، ويتخلل ذلك صياح الجروحين وعويل المضروبين وزمجرة كزمجرة الوحوش وضحك كضحك المخبولين، ثم جاء ضابط السجن وفتح الحجرة التي انبعثت منها هذه الضجة فإذا بالذين فيها وعدتهم نحو الثلاثين ممن يسمونهم بالأحداث عرايا متهتكون وإذا بالحدث كله مسألة من مسائل الشذوذ.

ويتكرر هذا الحادث وإن لم تتكرر هذه الضجة، ويبطل الحياء منه لكثرة التكرار والابتذال فيرويه بعض المتهمين على مسمع من السجناء والحراس بصفاقة كأنها صفاقة الحيوان، ومنهم من كان يساق إلى الجلد فينعى على زميله أنه خائن وأنه حانث في يمينه، ولا يحسب أن في الأمر غير ذلك ما يشين، وربما وقعت هذه الحوادث وفي الحجرة أكثر من خمسة أو ستة؛ لأن الحياء منها يوشك أن يكون في حكم المعدوم.

ولست أذكر أنني قرأت كتابًا واحدًا عن ذكريات السجن إلا وفيه إشارة إلى الشذوذ الذي يدفع إليه كبت الغريزة الجنسية، فهو مذكور في كتاب دستيفسكي «منزل الأموات»، وفي كتاب مكارتنى Macrtney «الحيطان لها أفواه»، وفي كتاب الدكتور هامبلين سميث Homblin Smith عن حياة السجن، وفي كتاب بلير نيلز Blair Niles عن المسجونين بجزائر الشيطان، وفي كتاب جوزيف فيشمان Fishman عن المسألة الجنسية في السجن،

وفي كتاب فكتور نلسون عن أيام السجن ولياليه، وفي الكتب والمجلات التي عقيبت على بعض حوادث الإصلاحيات وسجن جوليت Joliet بالولايات المتحدة، وهي كتب تصف سجون آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا ولا تقتصر على بيئة واحدة ولا على زمن واحد، فالآفة إذن آفة السجن حيث كان، والأمر أعم من أن يعالج بالمدارة والنسيان. وقد عولجت هذه الآفة بأساليب مختلفة في أمم شتى، فسمحت حكومة الفيلبين للسجين بعد قضاء فترة يسيرة أن ينتقل إلى مستعمرة تديبية يتصل فيها بأهله وذويه. وقررت حكومة سلفادور أن تسمح لمن تشاء من زوجات السجناء أن تزوره زيارات أسبوعية في حجرات مستقلة.

واعتمدت الولايتان الأمريكيتان ألاباما وميسيسيبي Alabama and Mississippi نظام الإجازات بين حين وحين لمن يحسن سلوكه من السجناء، ولم يخل في ملاحظة الموعد المضروب لانتهاء الإجازة غير سجين واحد من مئات يقضون إجازاتهم كل عام. وأضافت ولاية ميسيسيبي إلى ذلك أنها تمنح السجن فترة تجريبية من شهر إلى ستة أشهر إذا استقام في أثنائها واهتدى إلى عمل صالح يرتزق منه مدت له التجربة سنة فسنة إلى آخر المدة المحكوم بها، وأعفي من العقوبة. أما في روسيا فقد عولجت هذه الآفة بطريقة لا يمكن أن تقرها حكومة تؤمن بالدين ونظام الاجتماع الذي خرج عليه الشيوعيون. قال الصحفي المشهور نيجلي فارسون Negly Farson في كتابه «طريق الفضولي»:

أخبروني في الإصلاحية التي بظاهر كفيف أن تجربة السماح للسجناء — ومعظمهم من القتلة — بالذهاب إلى قراهم إبان الحصاد تجري على ما يرام، لأنهم يعودون بلا استثناء، وأمامهم تجربة أخرى وهي أن يأذنوا للسجين العامل في الحقول أن يملي على الحارس أسماء صديقاته البنات في كفيف، فيجيز الحارس واحدة منهن إلى حيث تلقى السجن، وتدار الظهور وتغمض العيون عندما يوغل الفتى وفتاته في الغاب.

ويقال إنهم يعتمدون على هذه التجربة في محو الشذوذ الجنسي من السجون، فإن بقي منه أثر فكالذي يبقى في المجتمع الطليق بين المطبوعين عليه. إلا أن الروسيين المحدثين قد عالجوا شذوذًا بشذوذًا، وأدنى من ذلك إلى العرف والفائدة أن يباح للسجناء الخروج من السجن في فترات محدودة، وأن يعتبر إطلاقهم

الطعام ومطالب الجسد

حينئذٍ مكافأة لهم على حسن السلوك ولا سيما في المسائل الجنسية، ولا شك أن السجناء يحتاجون إلى ترك سجونهم فينة بعد فينة لمطالب كثيرة غير هذا المطلب، تنفعهم وتنفع ذويهم وقد تخفف أعباء الزيارات عليهم وعلى إدارات السجون، ولعل التجربة تنفعهم أيضًا فيما لا يقع الآن في الحساب من تقويم خلق وإحياء عبرة وتجديد ثقة وتشويق إلى نعمة الحرية، ومهما يكن في التجربة من حرج محتمل أو مقطوع به فهو دون الحرج الذي يصيب النفوس والأبدان من إكراه الغرائز وفرض الحرمان أو الشذوذ على من لا يحمدُه ولا يبتغيه.